ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

ورقة سياسات حول

القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في مصر

من واقع مخرجات المائدة المستديرة

عمل الأطفال بين الجهود المحلية والتطلعات الدولية

www.maatpeace.org

قائمة بالمحتويات

الملخص التنفيذي: _____ 3

مقدمة: _____ 4

أولاً: السياق العام لأسوأ أشكال عمل الأطفال في مصر: _____ 5

1-القصور التشريعي: _____ 6

2- تضارب القوانين: _____ 6

3- عدم انفاذ القوانين على المستوي المؤسسي: _____ 7

ثانياً: تحليل وخيارات السياسات البديلة: _____ 8

1-التماهي مع الجهود الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال (الدخول في شراكات) _____ 8

2- البدائل الرقابية: _____ 9

3- البدائل الاقتصادية: _____ 10

التوصيات: _____ 11

الخاتمة: _____ 12

قائمة بالمصادر: ---------- 13

الملخص التنفيذي:

يُعد انخراط الأطفال في أسوأ أشكال العمل، عقبة رئيسية أمام ارتفاع معدلات التنمية لاسيما في البلدان النامية، والقضـــاء على عمل الأطفال في المهن الخطرة، التزام تعهدت الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة بالقضـاء عليه بما في ذلك جمهورية مصـر العربية، بتبنيها لأجندة الأمم المتحدة للتنمية المســتدامة 2030، وما تنطوي عليه من أهداف يرتبط بعضــها بشــكل مباشـــر بإنهاء العمل الجبري للأطفال مثل الهدف 8.7 من أهداف التنمية المســتدامة. وقد عـاودت هـذه الظـاهرة إلى الارتفـاع مرة أخري خلال العـام الجـاري بعـد أن توارت نســبياً خلال العقدين الســابقين، مع توقف التقدم العالمي لمجابهة أســوأ أشــكال عمل الأطفال على نحو ينذر بالخطر، فمن بين 160 مليون طفل يعملون في مختلف أنحاء العالم، مع ترجيح بدرجة ثقة عـاليـة لـدخول مـا يربو على 8.9 مليون طفـل للعمـل بحلول عـام 2022 يوجـد زهـاء 79 مليون منخرطون في أســوأ أشــكال عمل الأطفال، أي ما يقترب من نصــف عدد الأطفال العاملين يعملون في أعمال تضر بصحتهم العقلية والبدنية والنفسية وتحد من التحاقهم بالمدارس.

بالعودة إلي إلى مصـر، فإن مشـكلة انخراط الأطفال في أسـوأ أشـكال العمل، من بين الظواهر الأكثر شـــيوعًاً لاســـيما في المناطق الريفية، على الرغم من الجهود الحكومية للحد من آثار هذه المشكلة لكنها آخذه في الارتفاع لاسيما مع تفشي جائحة كورونا، وفي ظل القصور التشريعي علي المســتوي الوطني، واغفال التعامل مع الظاهرة علي المســتوي المؤســسـي، ووفقا لأخر مســح للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصــاء الذي أجراه في عام 2010 وصــدرت نتائجه في عام 2012، فإن عدد الأطفال العاملين في مصـر قُدر بنحو 1.9 مليون في المرحلة العمرية من 12 إلى 17 عاماً، من بينهم 1.6 مليون يعملون في أسوأ أشكال العمل، أي ما كان يوازي حينها 9.3% من الأطفال في مصـــر حينها، وتتركز غالبية عمالة الأطفال في القطاع الزراعي بنحو 63.5%، أما قطاع الصـــناعات التحويلية فيســـتحوذ على 18.9%، في حين إن قطاع الخدمات يعمل به من الأطفال زهاء 17%. كما اتضـــح ارتفاع عمل الأطفال في الريف بنحو 83% مقارنة بالمدينة التي تســتحوذ على 16% من عمل الأطفال، وهي نســب مردها الأســاســي ارتفاع معدلات الفقر في الريف باعتباره عامل أساس في عمل الأطفال. ومع ذلك فإن هذه الإحصائيات لا تشكل الواقع الحقيقي لعمل الأطفال في مصر، فوفقا لمنظمة العمل الدولية هناك 2.2 مليون طفل عامل، ووفقا لليونيســـف فإن هذا العدد يتخطى ثلاثة ملايين طفل عامل. ومن أبرز التحديات الماثلة أمام مكافحة عمل الأطفال في مصـر والتي خلصـت إليها الورقة: الثغرات التي يتضـمنها الإطار القانوني المنظم لعمل الأطفال ســواء فيما يتعلق بالاســتثناءات الواردة على عمل الأطفال،

وتضـــارب القوانين نفســـها، ناهيك عن إغفال التعامل مع هذه الظاهرة علي المســـتوي المؤسسي والتعامل معها علي أساس كونها استراتيجية لمجابهة الفقر.

وتخلص الورقة إلى التوصيات التالية كمجموعة من السياسات التي من شأنها أن تعزز من جهود القضـاء على أسـوأ أشـكال عمل الأطفال بحلول عام 2025: كأولوية عامة يجب النظر في الانضمام إلى تحالف 8.7 كتجربة رائدة، لإجراء مسوح إحصائية دورية وشاملة لقياس ظاهرة عمالة الأطفال بما في ذلك أســوأ أشــكال العمل، ووضــع خطة عمل وطنية بشــأن الأعمال التجارية وحقوق الإنســـان، دعم جهود المجتمع المدني والنشـــطاء الاجتماعيين في الوصـول لأماكن عمل الأطفال لاسـيما في القطاع غير الرسـمي، والشـروع في عملية إصـلاح تشريعي للقوانين المنظمة لعمل الـــأطفال، وزيادة عدد مفشي العمل عملاً بالتوصية الفنية لمنظمة العمل الدولية لتكثيف الرقابة علي عمل الأطفال.

مقدمة:

لا يزال عمل الأطفال واحداً من أبرز التحديات التي تواجه جهود التنمية، وهي من بين القضـــايا المُلحة التي تتطلب إرادة سياسية فاعلة ونهج حقوقي واضح للتعامل معها للحد من دوافعها الجذرية ومعالجة أعراضها المختلفة، ولا نقصد بعمل الأطفال، العمل اللازم لإكساب الأطفال المهارات الأساسـية في مراحل نموه وتطوره. لكن المعني بأسـوأ أشـكال عمل الأطفال، هي تلك الأعمال التي يمكن أن تعرض صـــحة أو ســـلامة أو أخلاق أو نمو الطفل للخطر، بســـبب طبيعتها أو بسـبب الظروف التي تؤدي فيها. وقد حصـرت منظمة العمل الدولية هذه الاعمال فيما يربو على 44 مهنة وصـــناعة خطرة. تنســـحب هذه الخطورة على الأعمال التي بُحكم طبيعتها قد تُعيق تعليم الأطفال في المراحل الأساسـية. ومصـر في مصـاف الدول الأفريقية التي ترتفع فيها أسـوأ أشـكال عمل الأطفال، فإحصـائيات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصـاء، قـدرت إن 1.6 مليون طفـل منخرطون في المهن الخطرة، من بين 1.9 مليون طفـل شـــملهم المســـح القومي لعمالة الأطفال في مصـــر، فيما يُعتقد بدرجة عالية من الثقة إن الأعداد أعلي من ذلك بكثير، لاسـيما إن هذه المسـوحات لا تشـمل العاملون في الاقتصـاد غير الرسـمي، أو العمال الزراعيين من الأطفال، ويعدو اســـتفحال هذه الظاهرة في مصـــر إلى ارتفاع معدلات الفقر، وعدم قيام الجهات الرقابية ولجان حماية الطفل في المجالس القومية بالدور المنوط بها أن تؤديه، ومراوحة التشـــريعات المتعلقة بعمل الأطفال لمكانها، وهو ما يُبدد أي جهود أو سياسات رامية تقوم بها الدولة لمجابهة أسوأ أشكال عمل الأطفال.

وتهدف هذه الورقة إلى إيجاد مسارات بديلة عن انخراط الأطفال في مصر في أسوأ أشكال العمل بحلول عام 2025 بما يتفق مع الخطة الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسر (2018- 2025) والهدف 8.7 من أهداف التمية المستدامة وبما يتماهى مع رؤية مصر 2030 ، وتشمل هذه الورقة مراجعة مُكثفة لكافة الأدبيات والمصادر المفتوحة، والبيانات المتاحة، بالإضافة إلى مخرجات المائدة المستديرة التي عقدتها مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في 1 أغسطس 2021، بعنوان مكافحة عمالة الأطفال بين الجهود المحلية والتطلعات الدولية.

أولاً: السياق العام لأسوأ أشكال عمل الأطفال في مصر:

منذ أن أطلقت مصر الخطة الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسر، وهي تولي اهتمامًا مُتسارعًا لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال، وعقدت الاجتماع الافتتاحي للجنة التوجيهية الوطنية لخطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسر والتي تتولي تنسيق تنفيذ هذه الخطة[1]، وعمدت مصر علي السير في مسارين رئيسيين من أجل الحد من أعراض هذه الظاهرة، والقضاء علي دوافعها الجذرية، الأول: تمثل في معالجة أسباب التي تدفع الأسر إلي دفع أطفالهم إلي العمل، من خلال دعم الاسر الفقيرة وخاصة في ريف الوجه القبلي والتي يصل نسبه الفقر فيه نحو 48% وترتفع نسبة عمل الأطفال فيه زهاء 83%، ووصل عدد الأطفال المشمولين بالحماية لدعم بقائهم في المدراس ضمن برنامج تكافل وكرامة التابع لوزارة التضامن الاجتماعي نحو 5 مليون طفل عام 2019 وهو رقم من المفترض أن يرتفع بحلول عام 2025[2]. أما الثاني فيتمثل في: مكافحة شبكات التسول والاستغلال الجنسي التجاري والاتجار بالبشر، مثلما أفادت وزيرة التضامن الاجتماعي في المائدة المستديرة التي نظمتها مؤسسة ماعت مطلع أغسطس 2021[3].

علي الرغم من ذلك، بقيت ظاهرة أسوأ أشكال عمل الأطفال تراوح مكانها، وما فتئ الأطفال ينخرطون في أسوأ أشكال العمل بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري، والعمل في المناجم وفي صناعة الطوب وفي مهن أخري محظورة بحكم طبيعتها، وما فتئ الأطفال يقعون ضحية للاتجار بالبشر ضمن شبكات إجرامية محلية في بعض الأحيان وعابرة للحدود في أحيان أخري[4]. **ويمكن أن نُرجع هذه القصور في مكافحة عمل الأطفال لمجموعة من العوامل:**

1- القصور التشريعي:

انضمت مصر إلى طيف واسع من معاهدات منظمة العمل الدولية المتعلقة بمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال ومع ذلك بقيت هناك بعض المواد في قانون الطفل واللائحة التنفيذية وقانون العمل تُقنن أسوأ أشكال عمل الأطفال على سبيل المثال:

- يجوز تشغيل الأطفال في قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 المعدل بالقانون 126 لسنة 2008 في سن 12 إلى 14 عامًا في أعمال موسمية بقرار من المحافظ[5].
- لم تشتمل اللائحة التنفيذية لقانون الطفل، كل المهن والأعمال الخطرة المنصوص عليها في اتفاقية منظمة العمل الدولية، وحددت اللائحة التنفيذية لقانون الطفل 26 مهنة وصناعة، تنطبق عليهم شروط أسوأ أشكال عمل الأطفال بما يُخالف القرار رقم 118 لسنة 2003 لوزير القوي العاملة والذي اشتمل على 44 مهنة وصناعة[6].
- لا تحظر القوانين المنظمة لعمل الأطفال في مصر، عمل الأطفال في القطاع الزراعي والزراعة البحتة (وهي زراعة الأرض وجني المحصول)، وفقا للمادة 143 من قانون العمل، بما في ذلك جني محصول القطن التي يمثل العمل في بعض مراحله خطورة على الأطفال.
- لا تحظر التشريعات الوطنية عمل الأطفال في المزارع العائلية والتي ترتفع معدلاتها في المناطق الريفية وتؤثر في أحيان مختلفة على الصحة البدنية والعقلية للطفل وتعجل بخروجهم من التعليم.
- اقصاء الفتيات العاملات في المنازل والأطفال العاملين في الزراعة البحتة من الحماية المكفولة لباقي الأطفال في قانون العمل رقم 12 لسنة 2003، وذلك بموجب المادة 4 والمادة 103 من القانون على التوالي[7].

2- تضارب القوانين:

- تحظر المادة 64 من قانون الطفل عمل الأطفال قبل بلوغهم 14 عامًا، بينما يُعد في أحكام قانون العمل طفلاً عاملاً كل ما بلغ 15 عامًا.
- لا يجوز تشغيل الأطفال الذين يقل سنهم عن 17 سنة في 44 عمل ومهنة حددتهم المادة الأولي والثانية في قرار وزير القوي العاملة رقم 118 لسنة 2003، غير إن قانون العمل لم يتضمن سوي 24 مهنة وعمل يحظر عمل الأطفال بهم.
- الاستثناءات الواردة في قانون العمل، وقانون الطفل علي التوالي، بجواز عمل الأطفال في الزراعة البحتة وفي الخدمة المنزلية، وفي الزراعة الموسمية رغم الحظر المفروض على عمل الأطفال في مواد أخري في نفس القوانين.

3- عدم انفاذ القوانين على المستوي المؤسسي:

تنبهت مؤسسة ماعت من خلال رصدها وتوثيقها لانتهاكات حقوق الطفل في مصر لاسيما أسوأ أشكال عمل الأطفال، وبالتركيز على ما تضمنته المائدة المستديرة التي عقدتها في مطلع أغسطس 2021، إن هناك على ما يبدو إغضاء ولو جزئي على المستوي المؤسسي لمكافحة ظاهرة عمل الأطفال يكمن فيما يلي:

- علي الرغم ما احتواه قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 من عقوبات علي صاحب المنشأة التي تُخالف أحكام الفصل الثالث الخاص بتشغيل الأطفال، إلا أن هذه العقوبات لا تُطبق بفعالية فيما يخص عمل الأطفال، رغم الضبطية القضائية التي يحظى بها مفتشي العمل، إلا أنهم يبدو متصالحون مع هذه الظاهرة، حيث رصدنا على سبيل المثال، تصريح لأحد المفتشين في إدارة ميت غمر للشؤون البيئية والصحة والسلامة المهنية وهو يقول " من العدل أن يرسل الآباء أطفالهم للعمل "إنهم فقراء ويحتاجون إلى المال، فلماذا نُعاقبهم؟[8]
- يُحدد القانون عقوبة الموظفين الذين يتقاعسون عن أداء عملهم، ومع ذلك لم يُعاقب أي من مفتشي العمل خلال الخمس سنوات الأخيرة، على التقاعس في أداء المهام المخول لهم القيام بها، وبررت وزارة القوي العاملة ذلك بنقص الكوادر العاملة في التفتيش على المنشآت، واعتبرت إن عدد مفتشي العمل في مصر يعادل 10% فقط من المؤسسات التي تحتاج الرقابة عليها، وهو ما أقره وزير القوى العاملة نفسه حين سلم بوجود فجوة بين عدد المنشآت التي تصل إلى 3 ملايين منشأة، وعدد المفتشين، الذين يصل عددهم لنحو 1400 مفتش فقط[9].
- عدم فاعلية لجان حماية الطفل العامة والفرعية سوءا على مستوي المحافظة أو المركز والأحياء، وهي اللجان المنصوص علي تشكيلها في القانون، وتتبع فنيا المجلس القومي للأمومة والطفولة، ويتمثل دور هذه اللجان في التدخل الوقائي قبل ان يقع الضرر على الأطفال لاسيما في الانخراط في العمل الجبري، ضيف لذلك الحيز المحدود الذي يمنحه خطة نجدة الطفل لمشكلة أسوأ أشكال عمل الأطفال، حيث لا يستجيب لشكاوى عمالة الأطفال، فنجد إن خطة نجدة الطفل رقم 16000 التابع للمجلس القومي للطفولة والأمومة لم يتدخل في قضية مكافحة عمالة الأطفال، ولا يعتبرها من اختصاصاته، واقتصرت تداخلاته على منع زواج القاصرات وختان الإناث، والمسائل المتعلقة بالإهمال الأسري، وذلك يتناقض مع مهامه الموكلة إليه باعتبارهم آلية لرصد حقوق الطفل ولتلقي الشكاوي المتعلقة بأي شكل من أشكال الإساءة للأطفال بما في ذلك أسوأ اشكال العمل[10].

ثانياً، تحليل وخيارات السياسات البديلة:

ساهمت عدة أسباب في تفاقم ظاهرة أسوأ أشكال عمل الأطفال في مصر، من بينها؛ الثغرات التشريعية في القوانين المحلية، والظروف الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع مستويات الفقر لاسيما في المناطق الريفية، بالإضافة إلى الدوافع الاجتماعية المتمثلة في قبول المجتمع بشكل عام لعمل الأطفال كوسيلة لمساعدة الأسرة في تحمل الأعباء الحياتية، والقبول الجزئي لهذه الظاهرة على المستوي المؤسسي باعتبارها استراتيجية لكبح جماح الفقر. **وتقدم هذه الورقة خيارات لسياسات بديلة من أجل القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال تتمثل فيما يلي:**

1-التماهي مع الجهود الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال (الدخول في شراكات)

يمثل عقد الشراكات ضرورة مُلحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس، فإن انضمام مصر إلى تحالف 8.7، قد يمثل خطوة حاسمة للدفع نحو القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام 2025. والتحالف عبارة عن شراكة عالمية تهدف إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على العمل الجبري والرق المعاصر "العبودية الحديثة" والاتجار بالبشر وعمل الأطفال لاسيما أسوأ أشكال عمل الأطفال، اقتداء بالمقصد رقم 7 من الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة. ويضم التحالف في عضويته ما يعرف بالدول الرائدة "Pathfinder countries" وهي الدول التي يجب ان تنضم إليهم مصر، وهم 26 دولة اتفقوا على تسريع وتيرة العمل في إطار التحالف لتحقيق الهدف 8.7 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2025[11].

كما ستلتزم مصر حال انضمامها إلى التحالف بإتباع إجراءات فعالة وجديدة من بينها:

- اعتماد وتنفيذ خطط العمل أو السياسات الوطنية، بما في ذلك الأطر القانونية المنُقحة وآليات الإنفاذ، والتي تغطي الموضوعات الواردة في الهدف 8.7 من أهداف التنمية المستدامة.
- اعتماد وتنفيذ خطط العمل أو السياسات الوطنية بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين على المستوى القطري وفقاً لمبادئ الحوار الاجتماعي ومعايير العمل الجبري وعمل الأطفال.
- ترجمة الالتزامات العامة إلى إجراءات فعلية بعد التوقيع على "نداء العمل" لإنهاء العمل الجبري والرق الحديث والاتجار بالبشر او التعهد العام بتنفيذ إعلان بوينس آيرس الصادر في نوفمبر 2017 عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالقضاء المستدام على عمالة الأطفال.

- تشجيع التصديق والعمل من أجل التنفيذ الكامل لمعايير والتزامات حقوق الإنسان الدولية المعترف بها، بما في ذلك معايير منظمة العمل الدولية [12].

وبشكل عام سيساهم انضمام مصر إلى التحالف في تسريع وتيرة العمل للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال على نحو يتفق مع الخطة الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسرة، كما سيكون بمثابة فرصة سانحة لتطوير خارطة طريق وخطة عمل تجمع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك مجموعة واسعة من الوزارات المختلفة، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والشركاء الاجتماعين والمجموعات المتضررة، والقطاع الخاص، كما ستلتزم مصر بناءً علي ذلك بتقديم تقرير حول المؤشرات المتفق عليها المرتبطة بالاستعراض الوطني الطوعي لإبراز التقدم المحرز.

وسيكون على مصر من اجل استكمال انضمامهما إلى التحالف المضي قُدما في الخطوات التالية:

1- إبلاغ السكرتارية التابعة للتحالف برغبة مصر في الانضمام إليه، ومن ثم تدعوها السكرتارية بحضور اجتماع مجموعة التنسيق العالمية.
2- خلال الاجتماع تعلن مصر التزامها ورغبتها بالانضمام للتحالف كدولة رائدة.
3- تسليم خطاب الرغبة بالانضمام الي رئيس السكرتارية بعد حضور اجتماع مجموعة التنسيق العالمية، فضلا عن تعيين مسؤول حكومي لتنسيق الجهود والتواصل مع التحالف.

2- البدائل الرقابية:

يُعد ضعف الرقابة والمتابعة من أهم العوامل التي تؤثر في استمرار ظاهرة أسوأ أشكال عمل الأطفال، وقد خولت اللائحة التنفيذية لقانون الطفل حق الرقابة والتفتيش على المنشـــآت العمالية لمكاتب العمل التابعة لوزارة القوي العاملة والتي خمل دورها خلال السنوات السابقة وفي هذه الصدد لابد من أن توفر الدول لمفتشي مكاتب العمل ما يلي:

1 الوصـــول إلى أماكن العمل في الاقتصـــاد غير الرســـمي يتطلب زيادة مفتشـــي العمل في المناطق غير الحضـرية، حيث عدد مفتشـي العمل غير كاف قياسًـا على حجم القوة العاملة في مصـر، آخذا بالتوصـية الفنية لمنظمة العمل الدولية فإن من الضـروري وجود مفتش واحد لكل 15000 عامل في الاقتصـادات النامية، وعليه فإن مصـر مُطالبه بتوظيف نحو 1.999 مفتشًـا لما يربو على 29.9 مليون عامل.

2 تغليظ العقوبات على مفتشي العمل الذين يتقاعسون على أداء عملهم لاسيما فيما يتعلق بعمل الأطفال، وإصـــدار قرار وزاري بالعقوبات الجديدة، بالإضـــافة إلى ضـــرورة إتاحة التقارير

الخاصة بتفتيش العمل على أسوأ أشكال عمل الأطفال على موقع اليكتروني يتبع وزارة القوي العاملة، أو موقع منفصل يتبع الإدارة المركزية للتفتيش والرقابة، أو المركز القومي لدراسات السلامة والصحة المهنية.

3 توعية مفتشي العمل بخطورة العمل الجبري والعمل في مهن ذات طبيعة خطرة على صحة الأطفال ونموهم وإعاقة تعليمهم من خلال تكثيف التدريبات التي تجريها وزارة القوي العاملة والمجالس القومية لاسيما المجلس القومي للطفولة والأمومة. وتوضيح العلاقة لهؤلاء المفتشين بين ارتفاع عمل الأطفال وبين تقويض التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر.

حيث يؤدي عمل الأطفال إلى حلقة مُفرغة من الفقر في الدول النامية وتوالي وتيرة عمل الأطفال بين الأجيال حيث إن أطفال الأطفال العاملين أكثر عرضة من غيرهم في المستقبل للانخراط في أسوأ أشكال عمل الأطفال، وفي الغالب ما يرتبط عمل الأطفال بعمالة غير ماهرة منخفضة الأجر، كما تؤدي الي ارتفاع معدلات التسرب من المدراس، وعليه فإن ارتفاع معدلات الخروج من التعليم يقوض عملية التنمية في الدول منخفضة الدخل، على سبيل المثال سنة واحدة إضافية من التعليم، تؤدي إلي زيادة نحو 10% في متوسط الدخل. فيما أظهرت بعض الأبحاث أن كل سنة دراسية إضافية ترفع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 0.37٪. لذلك في التوعية بأهمية التعليم في خفض عمل الأطفال، وتنامي معدلات التنمية الاقتصادية ضرورة حيوية[13].

3- البدائل الاقتصادية:

يُجبر مئات الآلاف من الأطفال في مصر للانخراط في أسوأ أشكال عمل الأطفال، ويترافق ذلك بشكل أساس مع ارتفاع مستويات الفقر لاسيما في المناطق الريفية، ويرتبط الفقر بتدني مستوي دخل الأسر المصرية، وهو ما يدفع الأطفال إلى العمل. ووفقا لقاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعي لعام 2021 فإنه يوجد نحو 9.3 مليون أسرة فقيرة في مصر، تضم زهاء 31 مليون مواطن، أكثر من نصفهم من الأطفال الذين يُدفعون للعمل رغما عنهم، بيد إنه ومع وجود الإحصائية آنفة الذكر للأسر الفقيرة فإن نحو 3.8 مليون أسرة فقط هم من المستفيدون من تكافل وكرامة، ما يعني إن أكثر من 6 مليون أسرة خارج نطاق الحماية الاجتماعية[14]. لذلك فإن الدولة المصرية أن تشرع في توسيع برامج الحماية الاجتماعية الشاملة للأسر الفقيرة التي تضطرها الظروف إلى الدفع بأطفالها نحو أسوأ أشكال العمل، لكن مع ربط هذه المساعدات بضرورة إلحاق الأطفال بالمدارس ومنعهم من الانخراط في المهن الخطرة، فمن شأن شمول هذه الأسر ببرامج الحماية الشاملة، وربط هذه الحماية بالإبقاء على الأطفال في المدراس أن يقلل من فرص انخراطهم في أسوأ أشكال عمل الأطفال، مع تشجيع القطاع الخاص

للانخراط في تمويل المشروعات الصغيرة التي تضر دخل علي الأسر خاصة في الريف والمناطق الفقيرة، مع ربط ذلك أيضـا بألا يجُبر الأطفال علي العمل. ضـيف إلي ذلك زيادة الدعم النقدي عن مسـتواه الحالي والتخلي عن اسـتراتيجية خفض التحويلات النقدية عن الأجور السـائدة في سـوق العمل، لإن محدودية قيمة التحويلات النقدية قد تؤخر من كبح جماح الفقر، فقد ثبت إن التحويلات النقدية المقدمة لأولياء الأمور مباشـرة من أفضـل الاسـتجابة الفعالة مباشـرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان المختلفة، وتبين أن لها أثر إيجابيا على مجموع واسعة من مخرجات الأطفال التي تشـمل التغذية والصـحة والتعليم وحماية الطفل، ناهيك عن الحد من الممارسات الضارة، وفي مقدمة هذه الممارسات أسوأ أشكال عمل الأطفال[15].

التوصيات:

- علي مصر النظر في الانضمام إلى تحالف 8.7 كدولة رائدة وهو بمثابة عمل تشاركي دولي يصبو إلى تنفيذ الهدف 8.7 من أهداف التنمية المستدامة المعني بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام 2025، ومن شأن الانضمام للتحالف أن يُسرع وتيرة العمل نحو تحقيق المقصد السابع من الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة إجراء مسح وطني شامل لظاهرة عمل الأطفال في مصر بتعاون جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالقضاء على عمل الأطفال، على أن يشمل المسح حصر بالأطفال العاملين في القطاع غير المُنظم، وأطفال الشوارع، والأطفال المنخرطين في أسوأ أشكال عمل الأطفال.
- وضع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان تُبين بوضوح التزام الحكومة باتخاذ موقف قوي ضد العمل القسري وعمل الأطفال وتوفر الإرشاد للشركات والمنشآت المصرية بشأن مسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان.
- الشروع في عملية إصلاح تشريعي للقوانين المنظمة لعمل الأطفال، وفي مقدمتهم قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 وتعديلاته، واللائحة التنفيذية للقانون، بالإضافة إلى قانون العمل رقم 12 لسنة 2003.
- السماح بإقامة الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والنشطاء الاجتماعيين ودعم وصولهم لأماكن العمل الموجود بها أطفال في غير السن المحدد في القانون لاسيما في القطاع غير المنظم.
- رفع أداء مفتشي العمل الذين يرقبون عمل الأطفال في المنشآت والمهن الخطرة، مع تحسين قدراتهم المهنية والشروع في تعيين عدد أكبر من المفتشين لسد الفجوة بين العدد الحالي للمفتشين والعدد المفترض تواجده مع الأخذ بالتوصية الفنية لمنظمة العمل الدولية

التي تفيد بضرورة وجود مفتش واحد لكل 15000 عامل في الاقتصادات النامية، وعليه فإن مصر مُطالبه بتوظيف نحو 1.999

- ضرورة النظر في اعتماد سياسات جادة لتوفير التعليم المجاني لجميع الأطفال العاملين، واتخاذ التدابير الكفيلة بإنهاء أسباب عمل الأطفال لاسيما القضاء على الفقر والحد من البطالة وتوفير التعليم المجاني وإتاحته لكافة الأطفال في سن الدراسة بدون أية عوائق والحد من التسرب المدرسي ومعالجة أسبابه.
- ضرورة النظر في إنشاء لجنة خاصة تابعة للمجلس القومي للأمومة والطفولة، يكون لها حق الضبطية القضائية، للقيام بأعمال المرور والمراقبة بشكل دوري ومستمر على جهات العمل المختلفة، وخاصة المنشآت التي بحكم طبيعتها هي منشآت قد تشكل مخاطر على الأطفال، ورصد المخالفات أجل متابعة احترامهم لمبادئ حقوق الإنسان الخاصة بعمالة الأطفال.

الخاتمة:

ناقشت ورقة السياسات هذه أهمية تظافر الجهود المختلفة للقضاء علي أسوأ أشكال عمل الأطفال، وقد يمثل انضمام مصر كدولة رائدة في تحالف 8.7 أول الغيث للحاق بركب القضاء علي انخراط الأطفال في المهن الخطرة بحلول عام 2025، لكن ذلك يتطلب جهود موازية تتمثل في ضرورة تماهي القوانين المنظمة لعمل الأطفال مع المعاهدات الدولية التي صادقت عليها مصر، بما في ذلك اتفاقيات منظمة العمل الأساسية، كما إن زيادة الدعم النقدي وربطه بالحاق الأطفال بالتعليم لاسيما في المناطق الفقيرة، سيكون له عميق الأثر علي الحد من أسباب عمل الأطفال، كما يمثل فرض الرقابة علي القطاع غير المُنظم من خلال زيادة عدد مفتشي العمل ودعم وصولهم لهذه القطاعات وسيلة فاعلة لردع أصحاب العمل الذين يلجؤون لتشغيل الأطفال آملا في مكاسب سريعة ومنح أجور مُتدنية، لكن ذلك لن يتحقق في مجمله دون إرادة سياسية والتعامل مع عمل الأطفال الأسباب الجذرية لعمل الأطفال وليس معالجة أعراض الظاهرة فحسب، ويتطلب ذلك مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين حتي لا يتخلف أطفال مصر عن الركب.

قائمة المصادر:

[1] سعفان: مصر تحافظ عل حقوق الطفل تشريعيا وصحيا، الوطن، 30 يوليو 2019، على الرابط التالي:https://bit.ly/3D4fOJU

[2] Findings on the Worst Forms of Child Labor, Bureau of International Labor Affairs, Available at the following link: https://bit.ly/3mlg6pV

[3] الكلمة الكاملة للدكتورة نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي، ماعت تي في، 5 أغسطس 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3gkyAmx

[4] عمالة الأطفال في مصر.. التطبيع مع الجريمة، 360 Online، 12 يونيو 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3go9zqv

[5] قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 المعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008، المادة 64، ص13، على الرابط التالي:https://bit.ly/3y3PSKM

[6] قــرار رقم (118) لسنة 2003 في شأن تحديد الأعمال والمهن والصناعات، بوابة الحكومة المصرية، المادة 2، على الرابط التالي: https://bit.ly/381qoD9

[7] قانون العمل رقم 12 لسنة 2003، منشورات قانونية، المواد 4، 103، على الرابط التالي:https://bit.ly/3AYeINL

[8] Egypt's aluminum industry thrives on child labor, Bringing science & development together through news & analysis, 26 August 2015, Available at the following link https://bit.ly/3y470jp

[9] خبراء: «القوى العاملة» تعاني نقص المفتشين.. و40% فقط من المؤسسات تلتزم بالقانون، المصري اليوم، 12 مارس 2019، على الرابط التالي: https://bit.ly/383WIFj

[10] " المصري اليوم" تبحث عن مقار لجان حماية الأطفال في 3 محافظات.. والمحصلة " صفر"، المصري اليوم، 20 يوليو 2017، على الرابط التالي:https://bit.ly/2U6Mgcn

[11] For more, visit the following link: https://www.alliance87.org/

[12] Ibid

[13] Out-of-school Children and Child Labor, Global march against child labor, Page 1, Available at the following link: https://bit.ly/3mm8nrC

[14] إنجازات وزارة التضامن الاجتماعي 2014-2021، وزارة التضامن الاجتماعي، على الرابط التالي:https://bit.ly/3j3QATO

[15] Prevalence and risk factors for child labor and violence against children in Egypt using Bayesian geospatial modelling with multiple imputation, National Center for Biotechnology Information, Available at the following link: https://bit.ly/3sDjnSh